OIC/ACM/CG-ROHINGYA/REP/2022/FINAL

تقرير

اجتماع فريق الاتصال المعني بمسلمي الروهينغيا في ميانمار

المنعقد على هامش

الاجتماع التنسيقي السنوي

لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

نيويورك ـــــ الولايات المتحدة الأمريكية

21 سبتمبر 2022

تقرير اجتماع فريق الاتصال
المعني بمسلمي الروهينغيا في ميانمار
نيويورك ــ 21 سبتمبر 2022

1- عقد وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في فريق الاتصال المعني بمسلمي الروهينغيا في ميانمار اجتماعهم على هامش الاجتماع التنسيقي السنوي يوم 21 سبتمبر 2022 في نيويورك برئاسة معالي الأمين العام حسين إبراهيم طه؛

2- ألقى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، حسين إبراهيم طه، وأعضاء آخرون في فريق اتصال المنظمة كل مات في الاجتماع؛

3- رحب الاجتماع بخطاب الأمين العام للمنظمة، وأشاد بالتزامه الراسخ برفع مستوى الوعي العالمي بمأزق الروهينغيا وجهوده المستمرة لحشد دعم المجتمع الدولي لهذه القضية.

4- أعاد الاجتماع التأكيد على إدانته الشديدة للأعمال الوحشية المنهجية والفظائع المروعة التي تُرتكَب ضد مجتمع الروهينغيا المسلم في ميانمار، ولا سيما بعد الخامس والعشرين من أغسطس 2017، والتي تشكل انتهاكاً جسيماً وصارخاً للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، فضلاً عن انتهاك القانون الدولي الإنساني مع تجاهل دولة ميانمار المطلق لمسؤوليتها عن حماية أبناء أقليتها المسلمة من المدنيين العزل؛

5- أعرب الاجتماع عن قلقه الشديد إزاء حقيقة أن مجتمع الروهينغيا لا يزال يواجه ممارسات تمييزية ممنهجة في ولاية راخين، ومنها القتل والاغتصاب والتشريد والطرد القسري للسكان والانتهاكات الصارخة المستمرة لحقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا، بما في ذلك ما بعد الانقلاب العسكري في ميانمار الذي وقع يوم 1 فبراير 2021؛

6- أعرب الاجتماع عن استيائه العميق من التقارير والتقييمات والاستنتاجات الموثوقة الصادرة عن مختلِف المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان التي تفيد بأن الفظائع الأخيرة جزء من استراتيجية منهجية وخطة للتطهير العرقي ضد مسلمي الروهينغيا في ولاية راخين؛

7- أعرب الاجتماع مرة أخرى عن عميق قلقه إزاء الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في ولاية راخين في ميانمار، وشدد على أن استمرار الوضع الحالي يمكن أن يؤدي إلى تداعيات سلبية خطيرة في المنطقة وخارجها؛

8- أعرب الاجتماع عن تضامنه الكامل مع جمهورية بنغلاديش الشعبية لدعمها السخي في استضافة اللاجئين الروهينغيا وإيوائهم. ودعا الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمع الدولي إلى زيادة دعم بنغلاديش في توفير المساعدة الإنسانية للاجئين الروهينغيا إلى حين عودتهم الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة إلى ميانمار؛

9- دعا الاجتماع حكومة ميانمار إلى ما يلي:

أ) الوفاء بالتزاماتها بموجب مواثيق القانون الدولي وحقوق الإنسان، واتخاذ جميع التدابير التي ترمي إلى الإنهاء الفوري لجميع بقايا ومظاهر ممارسة التطهير العرقي والإبادة الجماعية والعنف بجميع أنواعه ووقف الجماعات غير القانونية وعمليات التشتيت والممارسات التمييزية بحق مسلمي الروهينغيا؛

ب) القضاء على الأسباب الجذرية، بما في ذلك الحرمان من الجنسية على أساس قانون المواطنة لعام 1982 الذي أدى إلى تجريدهم من الجنسية وحرمانهم من حقوقهم، واستمرار نزع الملكية والتمييز الذي يؤثر على أقلية الروهينغيا المسلمة، والعمل من أجل إيجاد حل عادل ومستدام لهذه القضية؛

ج) تسهيل القيام بتحقيقات دولية ومستقلة ونزيهة في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان والفظائع والانتهاكات ضد مسلمي الروهينغيا التي يرتكبها أفراد من الجيش، ووكلاء حكوميون آخرون، وأعضاء الجماعات الأهلية، ومحاسبة جميع المسؤولين عن هذه الانتهاكات.

د) اتخاذ تدابير عاجلة مع حكومة بنغلاديش للتنفيذ المستدام لـــ "الترتيبات الخاصة بعودة النازحين من ولاية راخين"، الذي تم إبرامه بتاريخ 23 نوفمبر 2017 والترتيبات والآليات اللاحقة المتفق عليها، من خلال ضمان عودة جميع اللاجئين الروهينغيا إلى ميانمار، تلك العودة التي يجب أن تكون طوعية وآمنة وكريمة ومستدامة وتحترم حقوقهم الإنسانية؛

ه) السماح لمسلمي الروهينغيا بحرية التنقل داخل ولاية راخين للسعي بحثاً عن خيارات سبل كسب العيش وحصولهم دون أي عوائق على خدمات الرعاية الصحية والتعليم؛

و) التراجع والتوقف عن السياسات والتوجيهات والممارسات التي تهمش مجتمع الروهينغيا اقتصادياً واجتماعياً، مثل هدم المنازل بذريعة أنها غير مرخصة، ومصادرة الأراضي باسم التنمية والمشاريع الاجتماعية، ونزع الشرعية عن ملكيتهم للأراضي، وحرمانهم من الفرص التجارية ومن الوصول إلى الأسواق وكذلك من فرص التوظيف؛

ز) تنفيذ توصيات لجنة ولاية راخين، برئاسة الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، الصادرة يوم 24 أغسطس 2017، على وجه السرعة وفي الوقت المناسب من أجل تحقيق الاستقرار والسلام والازدهار في ولاية راخين، وذلك بالتشاور الكامل مع كل المجتمعات المعنية.

ح) اتخاذ خطوات للتنفيذ الفعال للاتفاق الثلاثي الموقع بتاريخ 6 يونيو 2018 مع كلٍ من مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث إن هذا يُعَد خطوة ضرورية نحو إنشاء إطار للتعاون بين الأمم المتحدة وميانمار من أجل تهيئة الظروف المواتية للعودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة للاجئين وللمساعدة على تهيئة سبل عيش محسنة ومرنة لجميع المجتمعات التي تعيش في ولاية راخين؛

ط) التجاوب مع عرض منظمة التعاون الإسلامي لإنشاء مرفق طبي في ولاية راخين لتلبية احتياجات الرعاية الصحية لجميع المجتمعات والتجاوب مع مقترح إنشاء مدرسة فنية وتنظيم ندوة بشأن الحوار بين الأديان؛

ي) اتخاذ تدابير استباقية لحماية مسلمي الروهينغيا المتبقين في ولاية راخين من الاستغلال من قبل المتاجرين بالبشر.

10- دعا الاجتماع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى الانضمام إلى جهود المجتمع الدولي من أجل رفع جميع القيود المفروضة على حرية التنقل في ولاية راخين وضمان عملية تحقق شاملة وشفافة من المواطنة لا تترك أي فرد غير مسجل ولا تعرقل وصوله إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك خدمات التعليم والرعاية الصحية؛

11- أشاد الاجتماع بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في سبيل توفير المساعدة الإنسانية لمجتمعات الروهينغيا المتضررة في ميانمار وبنغلاديش، ودعا الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة والمنظمات الإسلامية غير الحكومية إلى مواصلة تقديم مساعدات إنسانية سخية من أجل تخفيف معاناة اللاجئين والنازحين الروهينغيا، بما في ذلك دعم جهود البلدان المضيّفة؛

12- أشاد الاجتماع بحكومة بنغلاديش لاحتوائها انتشار فيروس كورونا في مخيمات الروهينغيا بشكل فعال منذ تفشي الوباء، وتفادي الخسائر في الأرواح بدعم من جميع الشركاء الوطنيين والدوليين

المعنيين، بما في ذلك المجتمع المضيّف، وبما في ذلك إدراج الروهينغيا ضمن حملة التطعيم الوطنية؛

13- شدد الاجتماع على أهمية محاسبة جميع المسؤولين عن الأعمال الوحشية والجرائم ضد مسلمي الروهينغيا، وذلك من أجل تحقيق العدالة للضحايا باستخدام جميع الصكوك القانونية والآليات القضائية الدولية، بما في ذلك محكمة العدل الدولية؛

14- أشاد الاجتماع بالدور القيادي لجمهورية غامبيا، رئيس اللجنة الوزارية المخصصة لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية بانتهاكات حقوق الإنسان ضد الروهينغيا، لرفعها دعوى قضائية أمام محكمة العدل الدولية نيابة عن منظمة التعاون الإسلامي، وذلك في سبيل إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب من خلال تقديم الجناة إلى العدالة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الدولية والقوانين والمبادئ الإنسانية؛

15- شدد الاجتماع على الجهود الجماعية التي أدت إلى صدور الأمر التاريخي وبالإجماع لمحكمة العدل الدولية، في يناير 2020، بشأن التدابير المؤقتة، وحث ميانمار على وقف جميع الإجراءات التي يمكن أن ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية والحفاظ على أي دليل يتعلق بأي أعمال تتعلق بالإبادة الجماعية

16- حث الاجتماع ميانمار على الامتثال التام لأمر المحكمة واتخاذ جميع التدابير لمنع ارتكاب جميع أعمال الإبادة الجماعية ضد الروهينغيا؛

17- رحب الاجتماع بالحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في لاهاي بتاريخ 22 يوليو 2022، والذي رفض الطعون الأولية على القضية التي تقدمت بها ميانمار؛

18- دعا الاجتماع جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى الوقوف بحزم مع غامبيا وتقديم كل الدعم اللازم، بما في ذلك الدعم المالي للدعوى القضائية، على أساس طوعي، وفقاً لمبادئ المسؤولية المشتركة، ومن منطلق روح التكافل الإسلامي؛

19- دعا الاجتماع الدول الأعضاء في المنظمة والمجتمع الدولي إلى مواصلة جهودها للمساعدة على إعادة الروهينغيا إلى ديارهم في ميانمار؛

20- شدد الاجتماع على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة من قبل مجلس الأمن الدولي لتسهيل إعادة الروهينغيا إلى وطنهم بشكل مستدام؛

21- أعرب الاجتماع عن تقديره لإيفاد وفد من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي إلى بنغلاديش، في الفترة من 27 فبراير إلى 2 مارس 2021، لإجراء محادثات مع الجهات الفاعلة المعنية بشأن قضية الروهينغيا والاطلاع عن كثب على أوضاع لاجئي الروهينغيا.

22- طلب الاجتماع من الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي مواصلة إثارة وضع أقلية الروهينغيا المسلمة باعتبارها قضية ذات أولوية على جدول أعمالها، ولا سيما خلال الدورات المقبلة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف؛

23- رحب الاجتماع باعتماد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للقرار الذي بادرت به مجموعة منظمة التعاون الإسلامي، والذي يحمل الرقم: A/HRC/50/L.21 بتاريخ 7 يوليو 2022، وذلك بشأن "حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار"، ودعا البعثات الدائمة للدول الأعضاء في المنظمة في جنيف إلى المشاركة بنشاط في جميع مناقشات مجلس حقوق الإنسان بشأن مسلمي الروهينغيا في ميانمار

24- شجع الاجتماع في هذا الصدد فريق الاتصال المعني بمجتمع الروهينغيا المسلم في ميانمار على القيام بالزيارات اللازمة لمخيمات اللاجئين في بنغلاديش وميانمار.

25- طلب الاجتماع أن تعقد البعثات الدائمة للدول الأعضاء في المنظمة في نيويورك وجنيف وبروكسل اجتماعات لفريق الاتصال المعني بمسلمي الروهينغيا في ميانمار على أساس منتظم لاستعراض وضعية هذا المجتمع واستجلاء استراتيجيات للتواصل المستدام مع ميانمار، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات الدولية الأخرى، وتقديم تقرير إلى الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي.

*****